GAR

التقرير السنوي:

التحكيم في الشرق الأوسط و إفريقيا 2022

تنشره «مجلة التحكيم الدولية» (Global Arbitration Review) بالتعاون مع

التميمي ومشاركوه

ASAR - الرويح وشركاه

أودري جراي (AudreyGrey)

كليفورد تشانس (Clifford Chance)

مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي

إف تي إي للاستشارات (FTI Consulting)

معتوق بسيوني وحناوي

موريس ليتاو وجالفاو تليس وسورس دا سليفا ومشاركوهم

ومكتب أيه إل سي للمحاماة

نيرا للاستشارات الاقتصادية

عبيد ومشاركوه للمحاماة

المركز السعودي للتحكيم التجاري

سلطان العبدالله ومشاركوه

أودو أودوما وبيلو-أوساجي (Udo Udoma & Belo-Osagie)

تنشره في المملكة المتحدة مجلة التحكيم العالمية
Global Arbitration Review
Law Business Research Ltd
Meridian House 35-34 Farringdon Street, London, EC4A 4HL
للاشتراك يرجى التواصل معنا على subscriptions@globalarbitrationreview.com يحظر النسخ:
تراخيص حقوق النشر والطبع لا تنطبق.
المعلومات المقدمة في هذا المنشور عامة وقد لا تنطبق في حالة معينة. وينبغي دائما التماس المشورة القانونية بل اتخاذ أي إجراء قانوني استنادًا إلى المعلومات المقدمة فيها. وليس القصد من هذه المعلومات إقامة علاقة بين المحامي وموكله ولا يشكل تلقيها هذه العلاقة.
لا يتحمل الناشرون والمؤلفون أي مسؤولية عن أي فعل أو امتناع عن فعل بناء على ما ورد فيها. فعلى الرغم من أن المعلومات الواردة في التقرير دقيقة كما في أبريل 2022، يرجى العلم أن هذا مجال متطور.
يجب إرسال الاستفسارات المتعلقة بالنسخ إلى شركة Law Business Research، على العنوان أعلاه. ويجب توجيه الاستفسارات المتعلقة بالمحتوى التحريري إلى الناشر على البريد الإلكتروني – david.samuels@lbresearch.com

Law Business Research Limited 2022 ©
تمت الطباعة والتوزيع من قبل Encompass Print Solutions هاتف: 0844-2480-112

التقرير السنوي:
التحكيم في الشرق الأوسط و أفريقيا ٢٠٢٢

يُعاد نسخه و إنتاجه بإذن من شركة Law Business Research Ltd
نُشِر هذا المقال أول مرة في إبريل ٢٠٢٢
لمزيد من المعلومات يُرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني: (insight@globalarbitrationreview.com)

2022 Law Business Research ©

المحتويات

مقدمة vi

نظرة عامة

التعويضات في الشرق الأوسط وأفريقيا: اتجاهات مستفادة من قضايا حديثة وبعض التحديات ١
فابريزيو هيرناندیز، وتيموثي ماكينا، ورالف ميغاميس
نيرا للاستشارات الاقتصادية

عمليات التحكيم في مجال الطاقة في الشرق الأوسط ٢٢
توماس آر سنايدر، خوشبو شهادبوري، أيشواريا سوريش ناير
التميمي ومشاركوه

التحكيم في قطاع الطاقة في الشرق الأوسط .....
.....٥٥
توماس آر سنايدر، خوشبو شهادبوري، أيمن كلر
التميمي ومشاركوه

التحكيم في قطاع التعدين في أفريقيا .....
.....٨١
أودلي شيبارد كيو سي، أماندا ميرفي، كارولينا روزيكا
كليفورد تشانس (Clifford Chance)

جلسات الاستماع عن بعد واستخدام التقنية في التحكيم .....
.....٩٩
محمد حافظ
مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (CRCICA)

من يتحمل هذه الخسائر على أية حال؟ وما سبب أهميتها في تقييم التعويضات ١٢١
ستيف هاريس، جيمس تشيرش-مورلي، وخالد الكركي
إف تي إي للاستشارات (FTI Consulting)

الفصول المتعلقة بالدول

أنغولا ١٣٥
فيليب فاز بينتو، ريكاردو دو ناسيمنتو فيريرا، فريدريكو دو تافورا بيدرو موريس ليتاو وجالفاو تليس وسورس دا سليفا ومشاركوهم ومكتب أيه إل سي للمحاماة

مصر ١٥٢
عمرو عباس وجون معتوق
معتوق بسيوني وحناوي

التطورات الأخيرة في التحكيم في غانا ١٧٢
أودري نا دي كوتي وصمويل أليسو - دوردزي
أودري جراي (AudreyGrey)

الكويت ١٨٩
أحمد بركات وإبراهيم سطوط وعدنان جعفر
ASAR - الرويح وشركاه

لبنان ٢٠٦
نايلة قمير عبيد
مكتب عبيد ومشاركوه للمحاماة

موزنبيق ٢٢٥
فيليب فاز بينتو، جوانا جالفاز تيليز، باولا ديورات روتشا موريس ليتاو وجالفاو تليس وسورس دا سليفا ومشاركوهم ومكتب إم دي آر للمحاماة

نيجيريا ٢٤٤
أوزوما أزيكيوي، فستوس أونيا، مايكل أوغا
أودو أودوما وبيلو-أوساجي (Udo Udoma & Belo-Osagie)

الطعن في قرارات التحكيم في قطر ٢٥٧
توماس ويليامز، أحمد دراني، أومانج سينغ
سلطان العبدالله ومشاركوه

تطورات تمكين صناعة التحكيم في المملكة العربية السعودية ٢٦٥
جيمس ماكفيرسون
المركز السعودي للتحكيم التجاري

الإمارات العربية المتحدة ٢٧٧
بول كوتس وجيمس أبوت
كليفورد تشانس (Clifford Chance LLP)

2022 Law Business Research ©

مقدمة

مرحبًا بك في تقرير التحكيم السنوي في الشرق الأوسط وأفريقيا ٢٠٢٢، وهو أحد التقارير السنوية الصادرة عن مجلة التحكيم العالمية في شكل كتاب سنوي.

ومجلة التحكيم العالمية، لمن لا يعرفها، هي الملتقى الإلكتروني على شبكة الإنترنت للمتخصصين في مجال التحكيم الدولي من كل مكان، وتوفر لهم المجلة كل ما يحتاجون معرفته عن كل ما له أهمية في هذا المجال.

وعلى مدار العام، تقدم «المجلة» أخبارًا واستبيانات ومقالات مثالية ومهمة، كما تنظم فعاليات مباشرة (تحت شعار GAR Live و GAR Connect الخاص بنا)، وتزوّد القرّاء أيضًا بأدوات مبتكرة ومنتجات عملية.

بالإضافة إلى ذلك، نحن نشرف، بمعاونة كتاب ومؤلفين خارجيين، على تنظيم سلسلة من المجلات والدوريات الإقليمية - الإلكترونية والمطبوعة - التي تتعمق بشكل أكبر في الصورة الإقليمية بشكل يفوق ما تسمح به متطلبات الصحافة. ويمثل تقرير التحكيم السنوي في الشرق الأوسط وأفريقيا، الذي تقرؤه الآن، جزءًا من هذه السلسلة. وهو يلخص تطورات ومستجدات الماضي القريب، ويقدم آراءً متعمقة عما قد تعنيه هذه التطورات والمستجدات، من منظور ممارسين متميزين يعملون بانتظام في المنطقة.

ويجري تقييم جميع الكتاب والمؤلفين وفحص خلفيتهم للتأكد من مكانتهم قبل دعوتهم للمشاركة في المجلة. وهم يقدمون لك أيها القارئ أثرًا رائعًا لا يقدر بثمن. وتحتوي المجلة على ٢٩٠ صفحة، تسجل وتفسر أهم تطورات التحكيم الدولي الأخيرة، مع شروحات وحواشي وإحصاءات ذات صلة. كما تزداد أهمية مقالات هذا التقرير التي تتركز على أنظمة قضائية (الدول) التي لا تتوفر عنها الكثير من الأخبار في هذا السياق؛ بحيث تقدم لك هذه المقالات المعلومات الأساسية عن هذه الدول بشكلٍ يعطيك تصورًا واضحًا وسريعًا عنها.

تغطي موضوعات هذه الطبعة كلاً من أنغولا ومصر وغانا والكويت ولبنان وموزامبيق ونيجيريا وقطر والسعودية والإمارات، كما تقدم نظرة عامة على التحكيم في مجال الطاقة والتحكيم الاستثماري والتحكيم في مجال التعدين والتعويضات (من منظورين) وجلسات الاستماع الافتراضية.

إن القراءة الدقيقة لهذه المقالات لن تخيب ظنك أبدًا. ومن بين النصائح الذهبية التي يلاحظها القارئ:

- إن الحكومات الأفريقية حريصة أكثر من أي وقت مضى على تعزيز مشاريع التعدين، لأسباب مختلفة. وتحقيقًا لهذه الغاية، يبدو أن البعض أكثر استعدادًا لتسوية المنازعات؛
- تجاوز استثمار الصين في البنية التحتية للطاقة المتجددة استثمارها في الوقود الأحفوري في عام ٢٠٢١؛
- مصر هي مقر تحكيم جديد في مجال الرياضة؛
- يمكن للشخص الذي لديه سوابق جنائية أن يعمل كمحكم في مصر، إذا اتفق جميع الأطراف على ذلك؛
- وقد نقضت محكمة النقض في مصر حكمًا مثيرًا للقلق أصدرته محكمة الاستئناف يبدو أنه يسمح بإلغاء أحكام التحكيم عندما تكون التعويضات غير متناسبة مع الضرر المتكبد؛
- أصبحت المحاكم في الكويت أكثر مقاومة للدفاع «عدم وجود سلطة للتوقيع على شرط التحكيم»؛
- يتزايد الاستثمار الصيني في لبنان؛
- وضعت المحكمة العليا في نيجيريا نفسها في ورطة عند شجب الطعون العبثية في أحكام التحكيم – واصفة إياها بأنها «توجه مزعج»، أي أقوال عابرة؛
- شارك ٨٤ فريقًا في أحدث منافسة تحكيم تجاري طلابية أطلقها المركز السعودي للتحكيم التجاري؛
- على الرغم من أنه ليس واضحًا تمامًا، إلا أن محاكم القضايا الداخلية في أبو ظبي قد تتوافق مع السوابق القضائية من دبي بشأن «السلطة الواضحة» لإبرام اتفاقيات التحكيم، وهو ما سيكون مفيدًا. وكما هو الحال دائمًا في كلتا الإمارتين، فإن الصورة مختلطة بعض الشيء.

وأكثر من ذلك بكثير - أثني بشكل خاص على النظرات العامة الواردة في مجلة هذا العام، المليئة بالآراء المفيدة.

ونتمنى أن تستمتعوا بموضوعات المجلة. وأتوجه بخالص الشكر للكثير من الزملاء الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير وتحريره، كما أشكر جميع الكتّاب والمؤلفين على وقتهم الثمين. وإذا كانت لديك أي مقترحات للطبعات المستقبلية، أو كنت تود المشاركة في هذا المشروع السنوي، يسر مجلة التحكيم العالمية (GAR) أن تتلقى مقترحاتك وآراءك. يُرجى مراسلتنا على insight@globalarbitrationreview.com. يرجى ملاحظة أن جميع المحتويات الواردة في هذا العدد تسبق الأحداث المؤسفة التي وقعت في أوكرانيا - لذلك لن ترى أي ذكر لها.

ديفيد صامويلز

الناشر، Global Arbitration Review أبريل ٢٠٢٢

2022 Law Business Research ©

تطورات تمكين صناعة التحكيم في المملكة العربية السعودية

المركز السعودي للتحكيم التجاري

جيمس ماكفيرسون

ملخص

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تحوّلات نوعية ضمن سعيها لأن تكون مقرَّ تحكيم محل ثقة على المستوى الدولي. وكثمرة للدعم الحكومي والقضائي النوعي للتحكيم في المملكة؛ فقد أصبحت البيئة التشريعية والقضائية في المملكة محل مقارنة مع أفضل المعايير الدولية، كما أصبحت تستقطب أفضل الخبرات في هذا المجال من داخل المملكة وخارجها، والأهم من ذلك أن السعودية أصبحت تجتذب المزيد من قضايا التحكيم الدولي.

محاور النقاش

- المملكة بوصفها مقرًّا آمنًا وفاعلًا وكُفْؤًا للتحكيم
- أحدث مبادرات المركز السعودي للتحكيم التجاري لدعم قطاعات الأعمال
- تعزيز التنوُّع واستقطاب الخبرات إلى مجلس إدارة المركز ولجانه
- تنفيذ أحكام التحكيم بالمملكة وسجل قضايا المركز

مراجع المقالة

- المجمع الملكي البريطاني للمحَكَّمين (CIArb)، مبادئ مئوية لندن ٢٠١٥.
- نظام التحكيم السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ وتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٤هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٤١) وتاريخ ١٤٣٨/٨/٢٦هـ.
- قرار مجلس الوزراء رقم (٥٤١) وتاريخ ١٤٣٨/٠٨/٢٦هـ بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم.
- تقرير التنافسية العالمية لسنة ٢٠١٩ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
- منافسة التحكيم التجاري الطلابية (SCCA Arabic Moot).
- المركز السعودي للتحكيم التجاري، قواعد التحكيم والوساطة ٢٠١٦.
- المركز السعودي للتحكيم التجاري، معايير السلوك الأخلاقي للمحَكَّمين والوسطاء والأطراف.

2022 Law Business Research ©

مقدمة

تتواصل قصة تحوُّل صناعة التحكيم في المملكة العربية السعودية بجهد مُنَسَّق يبذله صانع القرار لإشراك الصناعة في جهود إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي في إطار «رؤية السعودية ٢٠٣٠». وتتناول هذه المقالة كيف يبدو مرفق القضاء بالنظر إلى المعايير والممارسات الدولية لتكون المملكة مقر تحكيم آمن وجدير بالثقة، كما تدرس أحدث مبادرات المركز لدعم أطراف القضايا، واستقطاب أفضل الخبرات الدولية إلى لجانه، كما تستعرض إحصائيات وأرقام تعكس مستوى دعم القضاء السعودي لصناعة التحكيم.

المملكة بوصفها مقرًّا آمنًا للتحكيم

في عام ٢٠١٥، وضعت مجموعة عمل بارزة من المجمع الملكي البريطاني للمحَكَّمين (CIArb) مجموعة من عشرة مبادئ تعَد شروطًا لازمة لمقر التحكيم الآمن يمكن الاستعانة بها كإطار للتقييم[١] .

وفيما يلي سنتناول أحدث المبادرات التي أطلقتها حكومة المملكة لتعزيز جاذبية بيئتها التشريعية والقضائية كمقرٍّ آمنٍ للتحكيم، وذلك في ضوء «مبادئ مئوية لندن» الصادرة عن المجمع (CIArb)، واضعين كل مبدأ من المبادئ العشرة في السياق السعودي.

المنظومة التشريعية

وفقًا لـ «مبادئ مئوية لندن»، تتطلب مقار التحكيم الجيدة نظام تحكيم يضع إطارًا إجرائيًّا، ويَحُد من التدخُّل القضائي، ويحقق توازنًا بين الشفافية والسرية. وقد صِيغ نظام التحكيم السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤، على أساس «قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي»، ومَهّد الطريق لمرحلة أكثر دعمًا للتحكيم التجاري.

ومما اشتمل عليه نظام التحكيم السعودي، تعزيز مبدأ حرية أطراف النزاع في الاختيار، كحرية اختيار القانون الحاكم، والقواعد الإجرائية الحاكمة للنزاع، ومقر التحكيم، ولغته، وتمثيل الأطراف، وتعيين هيئة التحكيم. كما يُمكِّن نظام التحكيم السعودي الأطراف في تعيين أي محَكَّم، أو وسيط، أو محامٍ، أو خبير، أو ممثل، بغض النظر عن جنسه أو جنسيته أو دينه، كما يعطي أحكام التحكيم حماية أكبر من الإبطال، ويختصر دعاوى الطعن بالبطلان في عدد محدود من الحالات (كأن يتضمَّن حكم التحكيم مخالفة صريحة لأحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام بالمملكة)، مع التأكيد على أن نظام التحكيم لا يسمح بإعادة النظر في الجوانب الموضوعية ومحتوى حكم التحكيم. ويرى محللون محايدون أن نظام التحكيم السعودي يحمل العديد من المبادئ المناسبة للتحكيم إذ إن «أحكام النظام الجديد... ستوفر لأطراف النزاع بديلًا تحكيميًّا ممْكِن التطبيق على نزاعهم بالمملكة».[٢]

القضاء

تشترط «مبادئ مئوية لندن» أن تكون السلطة القضائية مستقلة، ومختصة، وفعالة، وتتمتع بخبرة في التحكيم التجاري الدولي، وتحترم اختيار الأطراف للتحكيم لتسوية نزاعاتهم. ووفقًا لتقرير «التنافسية العالمية» لسنة ٢٠١٩

---

١. https://www.ciarb.org/resources/features/a-framework-for-evaluating-the-best-arbitral-seats/

٢. https://www.jonesday.com/en/insights/2012/09/the-new-saudi-arbitration-law.

2022 Law Business Research ©

الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي»، فقد احتلَّتْ المملكة المرتبة الـ١٦ عالميًّا في استقلال القضاء، والمرتبة الـ١٧ في كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات، والمرتبة الـ١١ في القدرة على التكيُّف مع الإطار القانوني للأعمال الرقمية.[٣]

وتنص المادة الـ٨ من نظام التحكيم السعودي والمادة الثانية من لائحته التنفيذية[٤] على أن تكون المحكمة المختصة بالنظر في دعاوى بطلان أحكام التحكيم والمسائل التي يحيلها النظام إليها هي محكمة الاستئناف المختصة أصلًا بنظر النزاع، كما تجعل المادة الـ١٧ من اللائحة التنفيذية النظر في دعوى بطلان حكم التحكيم من صلاحية المحكمة العليا.

وتواصل مؤسسات القضاء السعودي على نحو حثيث، وبمشاركة استراتيجية من المركز السعودي للتحكيم التجاري؛ الاستثمار في تعزيز وتوسيع الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها القضاء في التحكيم التجاري الدولي، وكان من شأن هذا الاستثمار أن حظيَ أداء البيئة العدلية السعودية بإشادة كبرى مكاتب المحاماة المحلية والدولية.[٥]

الخبرات القانونية

يضم المجتمع المهني القانوني بالمملكة شبكة من المحامين السعوديين والدوليين المستقلين ذوي الاحترافية العالية والخبرات العريقة، الذين يضعون خبراتهم القانونية بين يدي أصحاب الأعمال والمتقاضين والمتحاكمين في المملكة وخارجها.

وفي نفس السياق، أطلقت الهيئة السعودية للمحامين في عام ٢٠١٩ برنامج «الاعتماد المهني السعودي للقانونيين» الرامي إلى وضع معايير وطنية للمهن القانونية تلبي أفضل الممارسات الدولية، وتحافظ على مستوىً عالٍ من المهنية. ويضمن هذا النوع من المبادرات وأمثاله أن يتمتع المحامون السعوديون بميزة تنافسية عالية محليًا ودوليًا، ويتّسمون بالكفاءة والفاعلية بوصفهم مستشارين وخبراء في الوساطة والتحكيم.

كما التزم المركز السعودي للتحكيم التجاري، وشريكه في المملكة المتحدة (المجمع الملكي البريطاني للمحَكَّمين - CIArb)، بالتطوير المهني المستمر وتعميق الخبرة في التحكيم الدولي، من خلال عقد ورش عمل وتدريب واعتماد المحَكَّمين على مدار سنوات.

التعليم

ضاعفت المملكة على وجه العموم، والمركز على وجه الخصوص، التزاماتهما واستثماراتهما في بث الوعي ببدائل تسوية المنازعات، من خلال شبكة من أصحاب العلاقة والممارسين، من مستشارين، ومحَكَّمين، ووسطاء، وخبراء، وأطراف العلاقة التعاقدية، وطلاب.

---

٣. منتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية لعام 2019، متاح على:
https://www.weforum.org/reports/how-to-end-a-decade-of-lost-productivity-growth

٤. اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم الصادرة بتاريخ ٢٦/٠٨/١٤٣٨ هـ (٢٠١٧/٠٥/٢٢م).

٥. انظر، على سبيل المثال، سكوت هاتون وآخرون، «المملكة العربية السعودية»، مجلة (Construction Disputes Law Review): «يدعم نظام المحاكم السعودي أيضا نمو التحكيم من خلال الاعتراف باتفاقات التحكيم وتنفيذ أحكام التحكيم. التحكيم حاليًا هو الخيار المفضل للكثيرين في صناعة البناء ومن المتوقع أن يكون هذا مجال نمو كبير في المملكة». متاح على:
https://thelawreviews.co.uk/title/the-construction-disputes-law-review/saudi-arabia

2022 Law Business Research ©

وقد عقد المركز شراكةً مع المجمع الملكي البريطاني للمحَكَّمين (CIArb) لتزويد الممارسين ببرامج تدريبية تعزز من مهاراتهم في التحكيم، وتمَكّنهم من الحصول على اعتماد مهني معترَف به محليًّا ودوليًّا. وبموجب هذه الشراكة تُرجِمت إلى العربية مناهج الزمالة الدولية الأشهر في التحكيم التجاري الدولي للمرة الأولى على مستوى العالم، وتُرجِمت كذلك اختباراتها، وقُدِّمت جلساتها التدريبية في كل مناطق المملكة باللغة العربية بالإضافة إلى الإنجليزية، وذلك لكل من يسعى إلى نَيْل زمالة (CIArb) التي يقدمها المركز.

وهنالك أيضًا منافسة التحكيم التجاري الطلابية (SCCA Arabic Moot)، وهي مبادرة تعليمية مؤثرة تستهدف طلاب الجامعات الناطقين بالعربية في العالم العربي وكل دول العالم، وضَمّت في نسختها الثالثة ٨٤ فريقًا، من ٥٨٦ طالبًا وأكاديميًا، من ١٤ دولة.

وبتركيزها على القواعد والإجراءات والأدلة المعيارية الخاصة بالمركز، فإن هذه المنافسة الدولية تسعى إلى تنمية الجيل المقبل من خبراء التحكيم التجاري الدولي، وقد وترأَّست لجنة صياغة قضية المنافسة لهذا العام المُحَكَّمة والوسيطة الإماراتية الأستاذة فاطمة بلفقيه.

الحق في التمثيل

إن «حرية الأطراف» مفهوم بالغ الأهمية، وكلٌّ من نظام التحكيم السعودي وقواعد التحكيم للمركز السعودي للتحكيم التجاري يسمحان للأطراف بأن يمَثّلها أي ممثل قانوني يرغبون فيه، سعوديًّا كان أم أجنبيًا، كما يُشترط في المحكَّم الذي يتوافق عليه الأطراف أن يكون مسجَّلًا في قائمة المركز، أو قائمة في وزارة العدل، أو غيرهما.

وعلى النقيض من بعض الانطباعات الخاطئة، فبإمكان أطراف النزاع، بموجب النظام، تعيين أي محَكَّم، أو وسيط، أو محامٍ، أو خبير، أو ممثل، بغض النظر عن جنسه، أو جنسيته، أو دينه. وبموجب المادة الـ١٤ من النظام فيجب أن يكون المحَكَّم في هيئة التحكيم المُكوَّنة من مُحَكَّم واحد، ورئيس هيئة التحكيم المُكوَّنة من أكثر من محَكَّم حاصلان على شهادة جامعية في الشريعة أو القانون.

سهولة الوصول والسلامة

بوجه عام، فإن أطراف العلاقة التعاقدية، والمستشارين القانونيين، والخبراء، والمحَكَّمين، يتمتعون بسهولة الوصول لكل ما يتطلبه التحكيم في المملكة من عقد جلسات أو غيرها، ومن ذلك عدم وجود قيود غير مُبرَّرة على القدوم والعمل والمغادرة، كما هو مطلوب بموجب «مبادئ مئوية لندن». كما إن سلامة المشاركين، وحمايتهم، وحماية وثائقهم، ومعلوماتهم، مضمونة بشكل عام، وبإمكان المحَكَّمين الوصول إلى كل ما يتعلق بالقضية، وضمان سريتها، وعدم إفشاء معلوماتها ومستنداتها.

المرافق

يمتلك المركز السعودي للتحكيم التجاري مقرًّا بالرياض وآخر بجدة، وهما مهيّآن بالتجهيزات الفنية والإدارية اللازمة لعقد جلسات التحكيم والوساطة، ويقدمان من بين خدمات عديدة، خدمات النسخ، وقاعات جلسات الاستماع، وخدمات السكرتارية، وخدمات الترجمة.

2022 Law Business Research ©

معايير السلوك الأخلاقي

وضع المركز معايير لسلوك المحَكَّمين، والوسطاء، والأطراف وممثليهم، وأعضاء مجلس الإدارة، والموظفين. وتنص معايير السلوك الأخلاقي للمحَكَّمين على عدد من المعايير الجوهرية لوظائفهم، كما تضع معايير السلوك الأخلاقي للأطراف ١٢ معيار سلوك يجب أن يلتزموا بها هم وممثلوهم. وبالإمكان الاطلاع على معايير السلوك الأخلاقي للمركز باللغتين العربية والإنجليزية.[٦]

إمكانية التنفيذ

تُنفَّذ أحكامُ التحكيم بالمملكة بإجراءات بسيطة، وسريعة، وفعّالة. وبموجب نظام التنفيذ السعودي، فإن أحكام المحَكَّمين المُذَيّلة بأمر التنفيذ وفقًا لنظام التحكيم تُعَد سندًا تنفيذيًّا ينبني عليه إمكان التنفيذ الجبري للحكم. كما إن المملكة هي إحدى الدول المُوَقّعة على اتفاقية الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨)؛ وعليه، فيتعين على المحاكم السعودية إمضاء اتفاقات التحكيم والاعتراف بأحكام التحكيم الصادرة في الدول الأخرى المُوَقّعة على اتفاقية نيويورك وتنفِّذها.

أحدث مبادرات المركز السعودي للتحكيم التجاري لدعم قطاعات الأعمال

بصفته مركز تحكيم مستقل غير هادف إلى الربح، فإن المركز جهة تتولى الإشراف على إجراءات التحكيم والوساطة وغيرها من بدائل تسوية المنازعات، وفق منظومة من الخدمات الإدارية الكاملة والمتكاملة، وبقواعد وإجراءات مُجرَّبة تتبع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

ومنذ انطلاقة أعماله في أكتوبر من عام ٢٠١٦، فقد سَجَّل المركز ٢١١ قضية تحكيم ووساطة وخدمة مستقلة، بقيمة إجمالية قدرها ٣,٧٩ مليار ريال سعودي، وتشمل أطرافًا محلية ودولية.

وفيما يتعلق بتشكيل هيئة التحكيم، فبإمكان أطراف القضايا الاستفادة من واحدة من خدمات ترشيح وتعيين المحَكَّمين التي يقدمها المركز، وهي طلب قائمة من المحَكَّمين من ذوي الخبرة والتأهيل (خدمة ترشيح قائمة محَكَّمين)، أو طلب تعيين محَكَّم واحد أو أكثر مباشرة دون أي خطوات وسيطة (خدمة سلطة التعيين)، أو الجمع بين الخدمتَيْن السابقتَيْن (خدمة ترشيح وتعيين المحَكَّمين).

وبهدف دعم قطاعات الأعمال وتعزيز بيئة الاستثمار، فقد أطلق المركز باقة من التسهيلات للاستفادة من مجموع خدماته التحكيمية، منها تخفيض أتعاب المحَكَّمين بنسبة تصل إلى ٣٠ بالمئة، وتكلفة بدء إجراءات القضايا بـ٥٠ بالمئة، واستحداث منهجية جديدة لحساب أتعاب المحَكَّمين تقوم على قيمة ساعة عمل المحَكَّم.

وجاءت هذه الخطوة على إثر اعتماد مجلس إدارة المركز تعديلات عِدّة على الملحق الأول من قواعد المركز للتحكيم[٧] في مسعىً منه إلى تمكين شرائح واسعة من قطاعات الأعمال والمستثمرين من الاستفادة من باقة خدمات التحكيم المؤسسي التي يوفّرها المركز، لتكون في متَناول المنشآت التجارية، بمختلف قطاعاتها وأحجامها وجنسياتها.

---

٦. https://www.sadr.org/arbitrators-code-of-conduct?lang=ar

٧. قواعد المركز السعودي للتحكيم التجاري للتحكيم والوساطة ٢٠١٨، مع الملحق الأول وجدول الرسوم المحدَّث، الذي دخل حيز التنفيذ في صفر ١٤٤٣هـ - سبتمبر ٢٠٢١م، متوفرة على: https://sadr.org/awareness-publications?lang=ar

2022 Law Business Research ©

وتهدف تعديلات الملحق الأول من قواعد التحكيم بالمركز، التي دخلت حيّز النفاذ بدءًا من مطلع شهر سبتمبر من عام ٢٠٢١، إلى تبسيط إجراءات التحكيم ليكون في متناول قطاعات الأعمال. فعلى سبيل المثال، ألغى المركز رسوم التسجيل، فما يحتاجه طرف القضية الآن دفع رسم ثابت قدره خمسة آلاف ريال سعودي تُحسَب من الرسوم النهائية للمركز، بما يُقَلّل من التكلفة الأولية لبدء إجراءات التحكيم في أغلب القضايا بنسبة ٥٠ بالمئة.

كما أعاد المركز هيكلة رسومه الإدارية، ووضع سقْفًا لها لا تتجاوزه مهما تزايدت قيمة المبلغ محل النزاع؛ لتبدأ من ألفَيْ ريال سعودي ولا تتجاوز حاجز الـ٣٠٠ ألف مهما بلغت قيمة النزاع.

ولتوفير مزيد من الشفافية، استحدث المركز ثلاثة مستويات للرسوم: حدًّا أدنى وأعلى ومتوسط بينهما. ويُحَدِّد المركز أتعاب المُحَكَّم في كل حالة على حِدَة بناء على تعقيد النزاع، والجهد المبذول، والمدة المستغرقة من المُحَكَّم للبت في القضية. ومن شأن وضع حد أعلى وحد أدنى للأتعاب أن يتيح للأطراف توقُّع تكاليف التحكيم قبل بدء الإجراءات.

كما استحدث منهجية جديدة تمَكّن أطراف القضية من حساب أتعاب المحَكَّمين بناء على قيمة ساعة عمل المحكم، جنبًا إلى جنب مع منهجية حساب الأتعاب طِبْقًا لقيمة المبلغ محل النزاع (Ad-Valorem method) السارية في المركز.

وعلى صعيد التحكيم الإلكتروني، خفض المركز تكاليف هذه الخدمة بنسبة ٤٠ بالمئة حرصًا منه على تيسير استفادة قطاعات الأعمال منه، لا سيما رُوَّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الشركات الكبرى في منازعاتها صغيرة الحجم.

وإلى جانب إعادة هيكلة تكاليف التحكيم ورسومه؛ وَفّرت تعديلات الملحق الأول من قواعد التحكيم تسهيلات ماليّة لسداد رسوم المركز وأتعاب المحَكَّمين، تشمل الدفع بالأقساط والدفع بخطاب الضمان البنكي في الحالات التي تتطلب دفع مبالغ كبيرة مقدمًا (كما هو موضح في تعديلات الحق الأول من قواعد المركز للتحكيم).

ولمساعدة العملاء على تقدير تكاليف التحكيم، وَفّر المركز السعودي للتحكيم التجاري حاسبة تفاعليّة[٨] تَمنح مُستخدِمها علمًا أوليًّا بتكاليف التحكيم على نحوٍ مقارن بين خدمات التحكيم المتعددة التي يوفرها المركز، والتي تزيد وتنقص بنسب تتراوح بين ٢٥ و٢٠٠ بالمئة طبقا لنوع الخدمة المطلوبة وعدد المحَكَّمين.

وأخذت تعديلات الملحق الأول في عين الحُسْبان تفعيل الاستفادة من خدمات التحكيم الأخرى، التي يُوَفّرها المركز جنبًا إلى جنب التحكيم العادي، مثل التحكيم المُعَجّل[٩] الذي يُوَفّر مسارًا سريعًا لتسوية النزاع، بتكاليف ماليّة تَقِلّ نسبتها ٢٠ بالمئة عن التحكيم العادي، والتحكيم الإلكتروني الذي يمكن المتنازعين من تسوية نزاعهم عن بُعْد في مدة لا تتجاوز ٣٠ يومًا من تعيين المحكم.

تعزيز التنوُّع واستقطاب الخبرات إلى مجلس إدارة المركز ولجانه

في عام ٢٠٢١، أعلن المركز عن إعادة تشكيل مجلس إدارته ولجنته الاستشارية ولجنة الفصل في الطلبات الفنية الإدارية، في خطوة من شأنها استقطاب طيف جديد من رموز الصناعة الدوليين، ليكونوا جزءًا من جهد المركز لتقديم بدائل لتسوية المنازعات، تتسق مع أفضل المعايير وأحدث الممارسات الدولية.

---

٨. حاسبة الرسوم التفاعلية للمركز السعودي للتحكيم التجاري، متوفرة على:

https://sadr.org/ADRService-Arbitration-Fee_Calculator?lang=ar

٩. انظر: https://sadr.org/ADRService-Expedited_Procedures?lang=ar

2022 Law Business Research ©

ففي الـ٢٣ من شهر مارس من عام ٢٠٢١ صدر أمر سامٍ كريم بتعيين مجلس إدارة المركز في دورته الثالثة، برئاسة سعادة الدكتور وليد بن سليمان أباني . ويضم المجلس نخبة من خبراء التحكيم الدولي البارزين، من السعودية، ومصر، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وبخبرات متنوعة في الشريعة والقانون، بالإضافة إلى قيادات من قطاعات الأعمال.

ويمثل الخبراء الأجانب نحو ٤٠ بالمئة من أعضاء المجلس الجديد، وقد سُمّيَ أحدهم نائبًا لرئيس المجلس هو الأستاذ توبي لانداو، وجميع الأعضاء قادة في قطاعات الأعمال، والقانون، والتمويل والمصارف. وتعكس صِبْغَة المجلس الآن مزيدًا من التنوُّع على مستوى التخصصات والجنس والجنسيات، في مزيج يعكس عالمية المركز في منهجيته ونطاق عمله، ويُعزِّز من استقلاليته عن القطاع العام.

وجاء الأمر السامي ترجمة لما نصَّ عليه تنظيم المركز[١٠] الصادر بقرار مجلس الوزراء؛ بأن يكون للمركز مجلس إدارة مستقل، مدة العضوية فيه ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

أما على صعيد لجان المركز، فبهدف ترسيخ استقلالية عملها فقد استقطب المركز إلى لجنته الاستشارية الدولية ثلاثة أعضاء جُدُد، هم الأستاذ جيمس هوسكينج، والأستاذ ماثيو سيكومب، والدكتور محمد عبد الوهاب، وكلهم خبراء دوليون مرموقون في التحكيم المؤسسي، ليرتفع بذلك عدد أعضاء اللجنة إلى ١٥ عضوًا.

أما لجنة الفصل في الطلبات الفنية الإدارية، فقد شهدت انضمام ثلاثة من ذوي الخبرة العملية العريقة في عدد من أبرز مراكز التحكيم المؤسسي في العالم، هم الدكتور زياد السديري، والأستاذة آنيت ماغنسون، والأستاذة سارة لانكستر. وقد تأسست اللجنة في شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٠ لتمكين أطراف القضايا من الوصول إلى سلطة محايدة ذات خبرة وتأهيل عاليَيْن، لتتخذ القرارات وتَبُتَّ بشكل فعال في بعض الخلافات التي تنشأ خلال إجراءات التحكيم، وتشمل سلطة اللجنة في البت في طلبات رد المحكمين، والمنازعات المتعلقة بمكان التحكيم، والمنازعات المتعلقة بعدد المحَكَّمين في القضايا التي يديرها المركز أو قضايا التحكيم الحر.

تنفيذ أحكام التحكيم بالمملكة وسجل قضايا المركز

في عام ٢٠٢١ نفَّذت محاكم المملكة ٢٠٤ حكم تحكيم محلي وأجنبي بلغ إجمالي قيمتها ٧,٨٨ مليار ريال سعودي، بمدة تنفيذ بلغ متوسطها نحو أسبوعين من الزمن. ومنذ صدور نظام التحكيم السعودي في عام ٢٠١٢، باشرت محاكم التنفيذ ٣٥ ألف طلب تنفيذ حكم تحكيم، بمبالغ بلغت قيمتها الإجمالية ٢٣,١ مليار ريال سعودي، وفي عام ٢٠١٩ وحده، فاق عدد طلبات التنفيذ إجمالي عدد الطلبات بين عامَيْ ٢٠١٣ و٢٠١٨.

وقد أجرى المركز السعودي للتحكيم التجاري في ٢٠٢١ دراسة على مجموعة من السوابق القضائية المتعلقة بالتحكيم صادرة عن المحاكم السعودية في الفترة بين عامَيْ ١٤٣٩ و١٤٤٣ (٢٠١٧-٢٠٢١)، بلغ مجموعها ٥٤٠ حكمًا صادرًا من محاكم الاستئناف، حملت ٦٠٣ أسباب مُضمَّنة في دعاوى الأطراف.

---

١٠. تنظيم المركز السعودي للتحكيم التجاري، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٨)، وتاريخ ١٤٤٠/٨/٢٥هـ (٣٠ أبريل ٢٠١٩)، متاح على:

https://www.sadr.org/about-ADR.in.sa-laws-and-regulations?lang=ar

2022 Law Business Research ©

ومما كشفت عنه الدراسة أن ثلث الأسباب المتعلقة بأحكام التحكيم كانت تطالب بإبطالها، ولم يُقبَل من هذه الطلبات سوى ستة بالمئة فقط، ويرجع نصف أسباب إبطال تلك الأحكام إلى مخالفة الشريعة والنظام العام[١١].

أصناف الأسباب

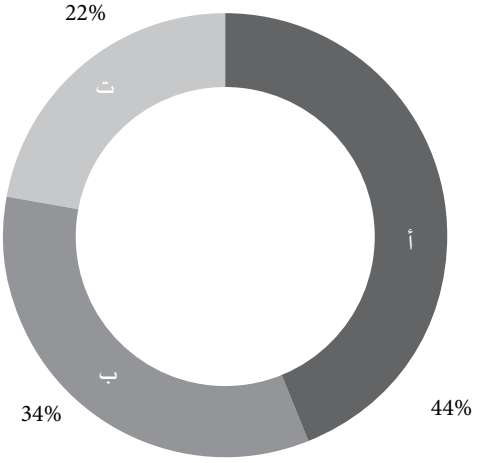

أ. طلب تنفيذ حكم
ب. دعوى بطلان حكم
ت. دعوى بطلان وطلب تنفيذ لنفس الحكم

أصناف الأسباب المضمنة في دعاوى الأطراف

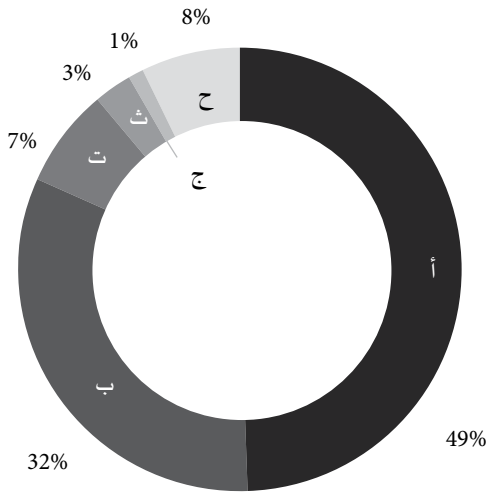

أ. تتعلق بهيئات التحكيم
ب. تتعلق بأحكام التحكيم
ت. تتعلق باتفاقيات التحكيم
ث. تتعلق بمدد التحكيم
ج. تتعلق بالدعم القضائي للتحكيم
ح. أخرى

على صعيد سجل قضايا المركز السعودي للتحكيم التجاري، فقد سجل المركز ١٩٨ قضية منذ انطلاقة أعماله حتى نهاية ٢٠٢١م، بمبالغ متنازَع عليها بلغت قيمتها الإجمالية ٣,٤ مليار ريال، وضمت هذه القضايا أطرافًا محلية ودولية، ومن قطاعات شتى على رأسها المصرفي والمالي، والسوق المالية والاستثمار، والمقاولات والهندسي، والفنون والترفيه.

١١. تؤكد هذه النتائج اتساق الدراسة مع فحوى الأمر الملكي رقم (٤٤٦٨٢) وتاريخ (١٤٣٣/١٠/٤هـ) الذي حصر مفهوم النظام العام في القواعد الكلية للشريعة الإسلامية المستندة إلى نصوص الكتاب والسنة.

2022 Law Business Research ©

تطورعدد قضايا المركزمنذ التأسيس

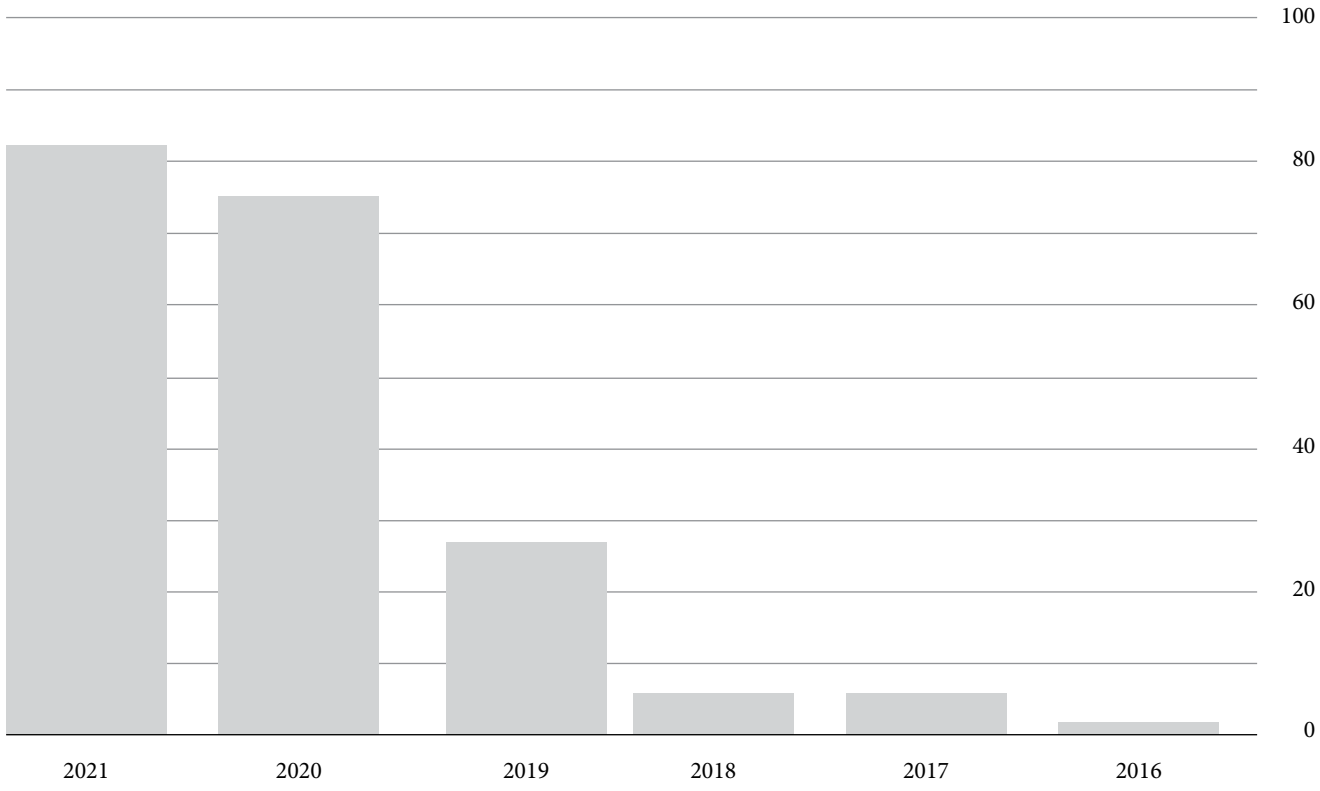

الخاتمة

إن التحوُّل الذي دام عقدًا من الزمن في جميع الجوانب ذات الصلة بتطوير صناعة بدائل تسوية المنازعات بالمملكة -لا شك- عميقٌ وشاملٌ، ومن المرَجَّح لهذا التحوُّل أن يستمر. والأهم من ذلك أن البيئة العدلية السعودية باتت تنطوي على سجل راسخ ومضطرد ذو صلة بدعم صناعة التحكيم وتنفيذ أحكامه المحلية والأجنبية.

وبفضل السمعة الحسنة التي راكمها المركز السعودي للتحكيم التجاري محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، بوصفه مركزًا رائدًا في تقديم خدمات بدائل تسوية المنازعات؛ فإن المركز يفيد من نشاطه تحت ظل سلطة قضائية صديقة وداعمة للتحكيم، وقد بدأ يتجلَّى ذلك في النمو السريع في عدد القضايا الواردة إليه.

2022 Law Business Research ©

جيمس ماكفيرسون

المركز السعودي للتحكيم التجاري

جيمس ماكفيرسون متخصص دولي رائد في بدائل تسوية المنازعات ولديه خبرة تزيد على عشرين سنة في العمل في القطاعين العام والخاص، بصفته محايداً (وسيطاً وميسراً ومحكماً) ومدرباً لبدائل تسوية المنازعات ومستشاراً ومصمماً للأنظمة.

في عام ٢٠١٤، تم الاستعانة بجيمس كمستشار خاص وقائد مشروع لإنشاء أول مركز دولي لبدائل تسوية المنازعات في المملكة وهو «المركز السعودي للتحكيم التجاري»، وهو عضو ونشط في القوائم المحلية والدولية لمقدمي بدائل تسوية المنازعات في جميع أنحاء العالم، كما أنه عضو في المجلس الافتتاحي لمركز عمان للتحكيم. كان مؤسساً مشاركاً وأول رئيس تنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات وشغل منصب عضو مجلس إدارة المعهد الدولي للوساطة (لاهاي). وهو متخصص في إدارة وحل المنازعات للشركات والمؤسسات الحكومية، بما في ذلك تصميم وتوجيه برامج التحكيم والوساطة الدولية ومتعددة اللغات. ويقدم الاستشارات للشركات والجهات الحكومية في إفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية بشأن تصميم أنظمة بدائل تسوية المنازعات والتدريب عليها وكذلك السياسة التشريعية.

وقد استمتع بتصميم وتقديم تدريب على بدائل تسوية المنازعات في البحرين وكندا وألمانيا وهونغ كونغ والأردن والكويت وجزر وقد المالديف والمغرب وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسريلانكا وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. جيمس وسيط ناجح يجيد تحدث اللغتين الإنجليزية والفرنسية، ويحمل جنسية مزدوجة (الكندية والأمريكية)، ويعمل على تسوية مسائل وقضايا، منها الأعمال التجارية والتأمين والبناء والتوظيف والشؤون المالية والملكية الفكرية / التقنية، والنزاعات الأصلية والصراع التنظيمي.

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

المركز السعودي للتحكيم التجاري منشأة غير ربحية تأسست بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٧) وتاريخ ١٤ جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ (١٤ أبريل ٢٠١٤م)، ومقره الرئيس مدينة الرياض، ويتولى الإشراف على إجراءات تسوية المنازعات التجارية بالتحكيم والوساطة التي يتفق أطرافها على تسويتها تحت إدارة المركز، وفق ما تقضي به الأنظمة المرعية والمبادئ القضائية التجارية والمدنية المستقرة.

للمركز مجلس إدارة مستقل يضم نخبة من الخبرات الوطنية والأجنبية العريقة في صناعة بدائل تسوية المنازعات؛ والذي يُشَكّل بقرار من رئيس مجلس الوزراء، ويُشترَط ألا يشغل أعضاء المجلس أي منصب أو وظيفة حكومية؛

يقدم المركز خدماته، لا سيما التحكيم والوساطة، وفق المعايير المهنية العالمية وباللغتين العربية والإنجليزية.

ويقدم المركز للمستخدمين خدمات مهنية وذلك من خلال موظفين مدربين وفق معايير أفضل الممارسات الدولية، وأحدث أساليب وتسهيلات تقنية بدائل تسوية المنازعات– لضمان السرعة والفاعلية في تسوية المنازعات التجارية المحلية والدولية.

٧٩٨٢ طريق الملك فهد الفرعي
حي المؤتمرات
مبنى اتحاد الغرف السعودية الطابق ٨
الرياض المملكة العربية السعودية
هاتف ٩٦٦١١٢٩٠٩٦٠٥+

info@sadr.org

www.sadr.org

2022 Law Business Research ©

Global Competition Review's Americas Antitrust Review 2022 delivers specialist intelligence and research designed to help readers – in-house counsel, government agencies and private practitioners – successfully navigate increasingly complex competition regimes across the Americas – and, alongside its sister reports in Asia-Pacific and EMEA, across the world.

Global Competition Review has worked exclusively with the region's leading competition practitioners, and it is their wealth of experience and knowledge – enabling them not only to explain law and policy, but also put it into context – that makes the report particularly valuable to anyone doing business in the Americas today.

Visit globalarbitrationreview.com
Follow @GAR_alerts on Twitter
Find us on LinkedIn

ISBN 978-1-83862-860-4

© Law Business Research 2022